بندوة لـ«فلسطيني الخارج» أقامها فريق العودة

نواب وأكاديميون : لا تفريط في الحق العربي .. وألف « لا » للتطبيع

■ الشاهين : البرلمان الكويتي يحمل القضية الفلسطينية في كل المحافل البرلمانية الدولية

عادل الدمخي

أسامة الشاهين

سعدية المفرح

المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج

■ الدمخي : الكويت ثابتة في مواقفها منذ وجود الكيان المغتصب

■ قاسم : التطبيع يعني أن تكون دولة طبيعية تتعامل مع جيرانها على قدم المساواة

■ المفرح : يجب دائماً تأكيد مفهوم رفض التطبيع بمختلف أشكاله ومسمياته

دأبت دولة الكويت منذ ظهور دولة الكيان المحتل على الوقوف مع الحق الفلسطيني ، وأولت هذه القضية اهتماما بالغا ، ورفضت كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني على المستويين الرسمي والشعبي .

ومازالت الكويت ثابتة عند مبدئها الذي لم ولن يتزحزح في وجه التطبيع مع هذا الكيان المحتل والمغتصب .

في هذا السياق شارك نواب وأكاديميون كويتيين في المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج الذي عقده فريق العودة. وشدد النواب والأكاديميون خلال هذه الندوة على رفض التطبيع بكل أشكاله وأنواعه على جميع المستويات ، مؤكدين أن الحق الفلسطيني ثابت ومستمر حتى يتم أخذه .

وقال النائب عادل الدمخي إن الكويت ثابتة في مواقفها منذ وجود الكيان المغتصب، مبينا أن الحكومة تؤكد أنها مع حق الفلسطينيين، إذ شددت على ذلك من خلال بيانات كثيرة أصدرتها، وبيّنت خلالها أنه لا تنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني.

وخاطب الدمخي من يقول إن الكويت ستكون آخر من يطبع مع العدو بقوله "لن نطبع مع العدو الغاصب المحتل حتى تحرر هذه الأرض حتى لو كان كل العالم بهذا الاتجاه فنحن اتجاهنا نحو فلسطين".

وأشار إلى أن قوانين تغريم ومعاقبة من يتعامل مع الاحتلال موجودة في الكويت، وعلاقتهم مع الاحتلال هي علاقة تضاد.

من جانبه قال الخبير في القانون الدولي ورئيس دورة الانعقاد الأولى للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج الدكتور أنيس قاسم: "إن التطبيع يعني أن تكون طبيعيا حتى بين الدول أن تكون دولة طبيعية تتعامل مع جيرانها على قدم المساواة في التبادل التجاري والعلمي والصناعي طبقاً للقانون الدولي، وهو ما ترفضه إسرائيل".

من جهته أكد النائب أسامة الشاهين أن البرلمان الكويتي يحمل القضية الفلسطينية في كافة البرلمانات الدولية ومن أبرز الملفات التي يركزون عليها دائماً هو طرد الكيان الصهيوني من البرلمانات الدولية.

وأفاد بأنه "قبل يومين وقع 41 عضواً من أعضاء البرلمان الكويتي على بيان يؤكد على أن موقف الكويت أميراً وحكومة وشعباً هو مع القضية الفلسطينية".

كما تحدث أيضاً خلال الندوة العضو المؤسس في حركة المقاطعة (BDS) عمر البرغوثي حول حركة المقاطعة ودورها في حماية الحق الفلسطيني وإحداث تغيير في موازين القوى.

من ناحيتها قالت الكاتبة والصحافية سعدية المفرح أنه يجب دائماً تأكيد مفهوم رفض التطبيع بكافة أشكاله ومسمياته، مشددة على أهمية التفريق بين التطبيع السياسي الذي يتم بين السياسيين فقط والتطبيع الثقافي الشعبي.

العدساني: شح السيولة لدفع الرواتب دليل على سوء السياسة المالية

رياض العدساني

النائب رياض العدساني أنه بات بما لا يدع أي مجال للشك حول ما أكدته في الاستجوابين لوزير المالية عن المساس في رواتب المواطنين وحقوقهم.

وأوضح العدساني أن تصريح وزير المالية كان خطيراً جداً في جلسة مجلس الأمة خلال مناقشة مشروع الدين العام 20 مليار دينار كويتي، مبيناً بأنه كان يشير إلى مواجهة شح سيولة في دفع الرواتب في شهر نوفمبر مما يدل على سوء السياسة المالية التي يتبعها الوزير وهذا ما أكدته في مداخلتي في نفس الجلسة أن عليه مغادرة الوزارة إذا كانت حلوله المساس برواتب الموظفين والإنتقاص من حقوق المواطنين، مؤكداً انه لا يجوز أن تتم مثل هذه الإجراءات والمقترحات.

وأضاف العدساني أن وزير المالية لا يملك رؤية اقتصادية حقيقية وبدليل عدم تقديم خطة لتحسين المركز المالي للدولة وما تقدم به رسمياً هو مشروع الدين العام ووثيقة اقتصادية تمس جيوب المواطنين وتتضمن الخصخصة ورفع أسعار الخدمات وكذلك الكهرباء والماء والبنزين والمساس بالرواتب وتجميد كافة الزيادات والترقيات السنوية في كل الجهات الحكومية والشركات التابعة.

كما أشار العدساني إلى أن هذه الإقتراحات خطيرة جداً تؤثر تأثير مباشر على المواطنين معيشتهم كونها تتعلق بحقوقهم ومكتسباتهم ورواتبهم وتطرق وزير المالية للرواتب خلال الجلسة وأمام أعضاء مجلس الأمة أمر خطير، مؤكداً أنه مرفوض جملة وتفصيلاً والتصدي لتلك القرارات والإجراءات واجب لإيقاف مثل هذه المقترحات السلبية التي تعمل على الإنتقاص من حقوق المواطنين وتزيد الأعباء المالية عليهم لذلك الأصل إيقاف هذه القرارات التي لا تحقق الصالح العام وإنما تساهم من غلاء المعيشة والتي تتعارض مع نص الدستور في مادته 20 برفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين.

طالب من ينقل هذه الأخبار أن يتحرى الدقة

الرويعي : لم أخض تشاورية وإنما باركت لإخواننا وأبناء عمومتنا فقط

عودة الرويعي

قال النائب الدكتور عودة الرويعي "إنني لم أخض تشاورية حتى أكون خارج أو داخل التشاورية، إنما باركت لنجاح تشاورية إخواننا وأبناء عمومتنا في تشاورية فخذ البذالي"، مطالبا من ينقل الأخبار أن يتحرى الدقة.

عاشور: رفض الغالبية النيابية إلغاء سجن المغردين .. أمر مستغرب

صالح عاشور

استغرب النائب صالح عاشور رفض غالبية أعضاء مجلس الأمة مقترح إلغاء عقوبة السجن في قانون المطبوعات والاكتفاء بالغرامة المالية. وأشار عاشور إلى أن هذا الرفض مستغرب ممن يطالبون بالحريات، وفي المقابل يقفون أمام الاقتراح الذي يدعم الحريات التي كفلها الدستور ويلغي سجن المغردين أصحاب الرأي.

أكد على ضرورة تجنيسهم

العازمي : على الحكومة سرعة إنهاء معاناة أبناء الكويتيات

ياسر العازمي

طالب الناشط السياسي ياسر مطر العازمي مجلس الوزراء بسرعة اتخاذ القرارات الجادة اللازمة لإنهاء المعاناة التي يتعايشها أبناء الكويتيات المتزوجات من أجانب مشيراً الى أنه أمر بالغ في الخطورة ويتطلب اهتمام من قبل الدوائر الحكومية في جميع وزارات الدولة والجهات الرقابية والتشريعية ممثلة في أعضاء مجلس الأمة وجمعيات النفع العام والحركات السياسية.

وأكد العازمي خلال تصريح صحفي له على ضرورة صياغة قانون يكفل للمرأة الكويتية ولأولادها حياة معيشية مستقرة، يشمل منحهم إقامة دائمة وأن يلتزم ديوان الخدمة المدنية بوضع أولوية التعيين لأبناء الكويتيات في المقام الثاني بعد المواطنين استجابة لما ورد في المرسوم الأميري الصادر 17 / 2017، وتوفير حياة كريمة للمواطنات المتزوجات من أجنبي وأبنائهم بحيث يتم رعايتها حكومياً.

وقال إن الكويت تأتي في أوائل دول العالم وثاني الدول العربية من حيث نصيب دخل الفرد السنوي، ومع ذلك تعاني شريحة من نسائها من أوضاع اجتماعية واقتصادية مترديه في ظل عجز برلمانها على تقديم الحلول الحاسمة لمشاكلهم طول سنوات وتلكأ الحكومة في الاستجواب لمطالبهم لدرجة أصبحت توصف بالتجاهل.

وأوضح العازمي أن حل الأزمة برمتها يتمثل في تجنيس أبناء الكويتيات بصفة عامة وأبناء المطلقات منهن والأرامل بصفة خاصة من منطلق تمرير من جنسيتها للأبناء كمواطنة وإعطائهم بدل سكن مشيراً الى حق المرأة الكويتية في أن تنال جميع حقوقها الدستورية والقانونية والإنسانية امتثالا للمادة 29 من دستور البلاد.

واختتم: إن التمييزالعنصري ضد المرأة الكويتية يهدف لدحض حقوقها المكتسبة مما لا يتناسب دور ومكانة الكويت الإنساني الدولي، مشيراً الى ضرورة تعديل كل اللوائح والقوانين التي تعرقل سفر وتحرك أبناء المواطنات من والى بلادهم.

■ الأزمة تتمثل في تمييز عنصري يهدف لدحض حقوق المرأة الكويتية